تفصيل مبادىء الأمن . فقد ذكر ان الأمن يتحقق عبر اقامة السلام الشامل . وبعد ان وقعت اسرائيل اتفاقيتها مع مصر ، لم تعد هناك مشكلة أمن أو تخوف من مصر . واذا تم التوصل الى اتفاق يحل المشكله في [الضفة الغربية] ، فلن يكون هناك تخوف منها على أمن اسرائيل . واذا نظرنا الى أبعد من ذلك ، ورأينا السلام قد تحقق مع سوريا ولبنان ، نرى ان الأمن الحقيقي يتم عبر السلام الشامل . وهكذا فان استمرار احتلال [الضفه الغربية] أو القول ان مسؤولية أمن اسرائيل خاصة بها وحدها ، يخالف ما جاء في اتفاقيتي « كامب ديفيد » ، واحتلال اسرائيل العسكري [للضفة الغربية] لم يحقق لها أمنها كما نرجو . والمبدأ الثاني المذكور في اتفاقيتي « كامب ديفيد » يقول بأمن جميع الأطراف ، الاسرائيليين والفلسطينيين . ونحن نشهد الآن وقوع اعتداءات على الفلسطينيين من قبل بعض العناصر الاسرائيلية ؛ وهذا يطرح التساؤل عن مستقبل الأمن للفلسطينيين . والمبدأ الثالث في اتفاقيتي « كامب ديفيد » ، يفيد بأن موضوع الأمن يقتضي انسحاب القوة العسكرية ، وإعادة تمركزها وتوزيعها على مناطق محددة ، وتسيير دوريات حدودية وليس إقامة قواعد عسكرية . أما المبدأ الذي يليه ، فيدعو الى تكوين قوة بوليسية فلسطينية مسلحة لضمان الأمن داخل [الضفه الغربية] . ويمكن تكليف هذه القوة بمهام تضمن عدم حدوث ما يخل بالأمن داخل اسرائيل » (**المصدر نفسه** ، ص ١٤) .

ومن جهة ثانية ، أشار مصطفى خليل الى أنه لم يرد في الاتفاق اطلاقاً ، ان موضوع الأمن الداخلي أو الخارجي هو من اختصاص اسرائيل وحدها . وقد ترك موضوعاً للتفاوض الذي لا مندوحة عنه . ويشير خليل الى أنه « لو فرضنا ان موضوع الأمن من اختصاص اسرائيل وحدها ، فما جدوى التفاوض اذا كانت ستقرر وحدها حجم القوات ونوعيتها وكيفية عملها . وهذا لم يرد في اتفاقيتي « كامب ديفيد » على الاطلاق » (**المصدر نفسه** ، ص ١٥) .

وثيقة بيغن :

كان من بين المواضيع التي تم بحثها خلال مفاوضات هرتسليا الاخيرة ، البنود الاربعة التي قدمها بيغن الى الرئيس الاميركي كارتر ، خلال زيارته الأخيره لواشنطن ، وقد تضمنت هذه الوثيقة النقاط الاربع التالية :

١ ـ اقامة مجلس اداري منتخب ، وفق النموذج الذي اقترحته اسرائيل ، وتحويل ٨٠٪ من صلاحيات الادارة العسكرية الى ذلك المجلس .

٢ ـ عدم اقامة مجلس تشريعي يتمتع بكل مقومات الدولة ، باستثناء الاسم .

٣ ـ وجوب تلاؤم عدد اعضاء المجلس مع مجالات عمله ؛ أي ما بين ١١ و ١٣ عضواً ، وليس عشرات الانصار .

٤ ـ المستوطنات الاسرائيلية في (المناطق المحتلة) تخضع للقانون والقضاء الاسرائيليين . وكذلك الأمن الخارجي والداخلي ، بما في ذلك محاربة الارهاب ، الذي سيبقى من اختصاص اسرائيل وحدها . وتعتقد اسرائيل ، ان هذه النقاط تشكل الاساس لاستمرار المحادثات . لكن هذه المسائل تتعارض مع جوهر الحكم الذاتي . لذا يجب ايجاد حل لها الآن ، مع بداية المفاوضات الحثيثة (**العدد نفسه** ، العدد ٢٠٤٤ ، ٢٩ و ١٩٨٠/٤/٣٠ ، ص ٤ ـ ٥) .

ومن جهة ثانية ، اعلن وزير الخارجية الاسرائيلي اسحاق شامير ، ان اسرائيل توافق على نقل ٨٠٪ من سلطات ومسؤوليات الحكومة العسكرية في الضفة وغزة الى سلطة الحكم الذاتي . وكان شامير يطلع كبار المسؤولين في وزارته على الموقف الاسرائيلي المتمثل في أربعة خطوط توجيهية اساسيه أقرتها الحكومة وعرضها بيغن ، كما ذكرنا ، على الرئيس الاميركي في واشنطن . وقال شامير ، ان النقطة الاسرائيلية الأولى ، هي ان مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني يجب أن يتمتع فقط بسلطات ادارية ، وان يهتم بقضايا مثل التعليم والصحة . أما النقطه الثانيه ، فهي عزم اسرائيل على الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على الامن في الضفة الغربية وغزة . وشدد على النقطه الثالثة ، التي تنص على ان المستوطنين اليهود الذين يعيشون في المنطقتين سيبقون خاضعين للقانون الاسرائيلي . وحدد النقطة الرابعة بأنها رفض اسرائيل أية محاولة لضم القدس الى منطقة الحكم الذاتي (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٤/٣٠) .

نقاط الخلاف :

ظل موضوع المسؤولية عن الأمن في المناطق المحتلة الموضوع الاساسي على جدول عمل وفود